

مصر

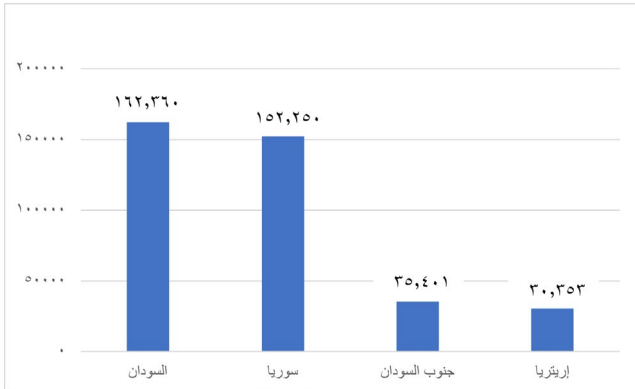
نوفمبر ٢٠٢٣

اضطر حوالي ٣٣٨,٣٧٤ شخصاً الى الفرار من السودان ودخلوا مصر منذ منتصف أبريل. تعمل المفوضية على توسيع نطاق تسليم المساعدات النقدية والتسجيل لسد الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للفئات الأكثر احتياجاً.

تدعم المفوضية الهلال الأحمر المصري لإيصال الاحتياجات والمساعدات الإنسانية لقطاع غزة، بالإضافة الى ذلك تدعم المفوضية وزارة الصحة المصرية لعلاج المصابين والحالات الحرجة الذين يتم إجلاؤهم من القطاع.

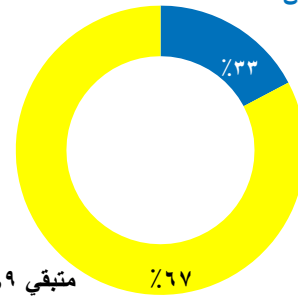
تستضيف مصر ٤٢٠,٠٠٠ لاجئاً وطالب لجوء من ٥٩ دولة. أصبح السودانيون يشكلون الأغلبية. يتواجد معظم اللاجئين وطالبي اللجوء في المناطق الحضرية بالقاهرة الكبرى والساحل الشمالي.

اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر *المسجلين مع المفوضية بلدان الأصل الأربعة الأولى



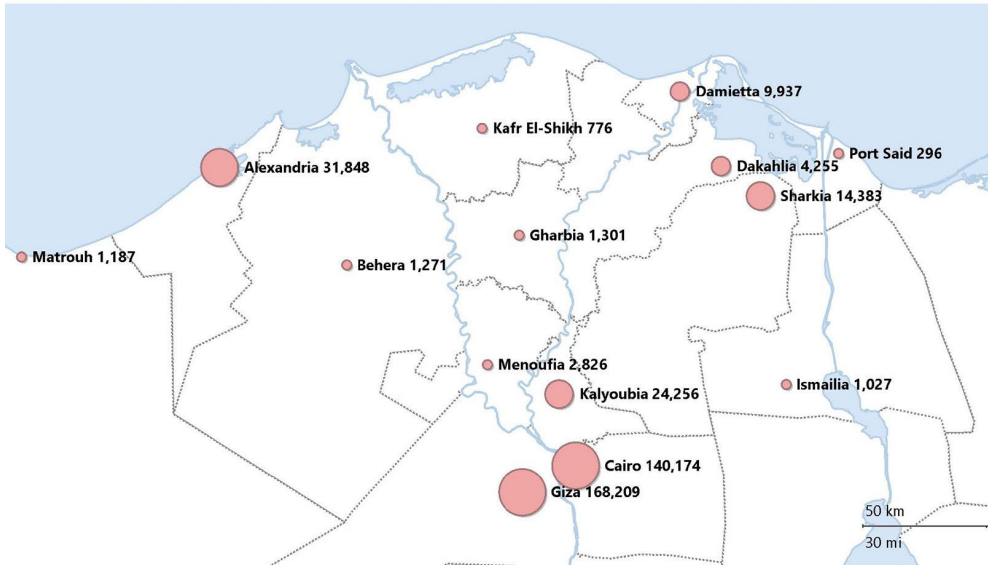
التمويل (حتى ٣١ أكتوبر) ١٥١,٤ مليون دولار

هي الميزانية المطلوبة لمكتب مصر
تم تمويل ٥٠,٥ مليون
دولار



متبقي ١٠٠,٩ مليون دولار

المناطق السكنية الرئيسية للاجئين في مصر



تواجد المفوضية

عدد الموظفين:

٦٠ موظف دولي
٣٤٩ موظف مصري

المكاتب:

- ١ مكتب في القاهرة
- ١ مكتب تسجيل بالجيزة
- ١ مكتب لتحديد وضع اللاجئين والتوطين
- ١ مكتب ميداني بالإسكندرية

السياق

رحبت مصر عبر السنين بالأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم. في السنوات الأخيرة، ساعدت المفوضية عشرات الآلاف من اللاجئين من سوريا والسودان وجنوب السودان. منذ بداية الصراع في السودان في أبريل ٢٠٢٣، كانت ولا زالت مصر ملجأ أساسياً للسودانيين خاصة للنساء والأطفال الباحثين عن الأمان والحماية. وفي ظل تدهور الأوضاع الإنسانية في غزة، قامت المفوضية بإرسال كميات كبيرة من المياه والملابس الدافئة إلى قطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المفوضية بإحضار شحنات من مخازنها الإقليمية لتقديم المزيد من الدعم للمتضررين في القطاع. وتتضمن هذه الشحنات مواداً غير غذائية مثل الخيم والبطاطين وأوعية المياه والمراتب. ويتم حالياً تجهيز هذه الشحنات للتسليم.

تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر منذ عام ١٩٥٤ بعد أن وقعت الحكومة المصرية والمفوضية مذكرة تفاهم. منذ ذلك الحين، تقدم المفوضية خدمات الحماية بما في ذلك جميع جوانب التسجيل والتوثيق وتحديد وضع اللاجئ وإعادة التوطين لأولئك الذين نزحوا قسراً. يعد مكتب المفوضية في مصر هو الأكثر إصداراً لنتائج تحديد وضع اللاجئ على مستوى العالم.

تعمل المفوضية في مصر من خلال عشرة شركاء في القاهرة الكبرى والساحل الشمالي وأسوان وهم: هيئة كير مصر، وكراتنا، وهيئة الإغاثة الكاثوليكية، ودون بوسكو، والمؤسسة المصرية لدعم اللاجئين، والهلال الأحمر المصري، وبلان الدولية، وجميع القديسين/مصر الملجأ، وهيئة إنقاذ الطفولة، وتير دي زوم.



روث وأولادها الثلاثة هم من ضمن ٧٣,٠٠٠ شخص من الذين سجلوا مع المفوضية في مصر بعد هروبهم من الصراع في السودان. © المفوضية/خايمي جيمينيز

الأنشطة الأساسية

الحماية

■ الاستقبال والمشورة والمساعدة القانونية

تستقبل المفوضية ما بين ١,٠٠٠ إلى ٢,٠٠٠ لاجئ في مكاتبها كل يوم عمل. وتعد مناطق الاستقبال في القاهرة الكبرى والإسكندرية إحدى نقاط الاتصال الأولى مع المفوضية. وهناك، يقدم موظفو الحماية المشورة للاجئين وطالبي اللجوء الذين يدخلون المبنى بدون موعد مسبق.

وبالإضافة إلى مناطق الاستقبال في مكاتب المفوضية، يستطيع اللاجئون الوصول إلى المفوضية من خلال عدة طرق أخرى بما في ذلك خط المعلومات الهاتفية في القاهرة والإسكندرية. يقدم مشغلو خط المعلومات تبادل المعلومات والمشورة وتحديد مواعيد التسجيل لطالبي اللجوء واللاجئين في مصر من الأحد إلى الخميس بسبع لغات (العربية والتجريدية والأمهرية والفرنسية والأوروמו والإنجليزية والصومالية). ويتم التواصل المتبادل أيضاً من خلال الزيارات المنزلية، والمتطوعين للتواصل مع اللاجئين، والمجموعات النقاشية للاجئين، ومنصات التواصل الاجتماعي الخاصة بنا والتي يتم تشغيلها بست لغات.

علاوة على ذلك، يستطيع اللاجئون وطالبو اللجوء الوصول إلى المساعدة القانونية والتمثيل من خلال محامي الشركاء من المنظمات غير الحكومية.

■ الحماية المجتمعية

تقدم المفوضية وشركاؤها دعماً مستهدفاً للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إدارة الحالات الفردية والدعم النفسي والاجتماعي المجتمعي والاستجابية لحالات الطوارئ. تنظم المفوضية أيضاً اجتماعات توعية مع اللاجئين وطالبي اللجوء، بالإضافة إلى الحوار المجتمعي والمجموعات النقاشية للاجئين وزيادة الوعي حول الخدمات التي تقدمها المفوضية وشركاؤها. الهدف من هذه الأنشطة هو تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

■ الحماية المجتمعية - التواصل مع المجتمعات

لدى المفوضية برنامج توعية نشط للتواصل مع المجتمعات، لتزويد اللاجئين وطالبي اللجوء بالمعلومات حول خدمات المفوضية وشركائها. تستخدم المفوضية قنوات اتصال مختلفة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، للوصول إلى الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار والحصول على تعليقاتهم. ويشمل ذلك موقع الدعم، حيث تشارك المفوضية المعلومات الحيوية وآخر المستحدثات مع اللاجئين. وقد حصل موقع الدعم الخاص بالمفوضية في مصر على أكبر عدد من الزيارات بين باقي مكاتب المفوضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واحتل المرتبة الرابعة عالمياً في أغسطس. وتم اختيار موقع الدعم في مصر ليتلقى دعماً من جوجل في سبتمبر، الأمر الذي سيعزز ظهور الصفحة في عمليات بحث جوجل.

توجد آلية سرية لتقديم الشكاوى وتلقي التعليقات من اللاجئين وطالبي اللجوء للإبلاغ عن سوء السلوك، بما في ذلك الفساد والاستغلال والاعتداء الجنسي من قبل الموظفين والشركاء من المنظمات غير الحكومية، كعنصر رئيسي في مساءلة المفوضية تجاه المجتمعات المتضررة. تشمل قنوات الإبلاغ السرية البريد الإلكتروني وصناديق الشكاوى والخط الساخن للمفوضية.

■ حماية الطفل

تركز برامج حماية الطفل التابعة للمفوضية على الأطفال المعرضين لخطر سوء المعاملة والإهمال والعنف والاستغلال. لا يزال الأطفال غيرصحوبين والمنفصلين عن ذويهم أحد الفئات الرئيسية الأكثر احتياجاً من ضمن الأطفال اللاجئين. وتجري المفوضية تقييمات للمصلحة الفضلى وتعطي الأولوية للحماية والمساعدة للأطفال غيرصحوبين والمنفصلين عن ذويهم وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر في جميع البرامج من خلال أنشطة الوقاية والاستجابة والخدمات المتخصصة. بالإضافة إلى تقديم خدمات حماية الطفل بشكل مباشر، تتعاون المفوضية مع النظراء الوطنيين للدعوة إلى إدراج الأطفال اللاجئين في خدمات حماية الطفل الوطنية. وتعمل المفوضية مع وزارة التضامن الاجتماعي لضمان شمول الأطفال اللاجئين في مشروع القانون الوطني للرعاية البديلة.

■ العنف القائم على النوع الاجتماعي

في مصر، تشمل أنشطة الوقاية الخاصة بالمفوضية مناهجاً مبتكرة متعددة القطاعات بما في ذلك الأنشطة المجتمعية، وجلسات التوعية القانونية، ومبادرات تمكين المرأة، والعلاج بالفن. وتقدم المفوضية وشركاؤها مساعدة مخصصة ودعماً نفسياً واجتماعياً للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي ولأولئك الذين عانوا أو شهدوا الصراع أو العنف أو الصدمات.

التسجيل

بموجب مذكرة التفاهم لعام ١٩٥٤، فوضت الحكومة المصرية عملية التسجيل للمفوضية. يعد تسجيل الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية هو النشاط الرئيسي للمفوضية. وقد دفعت الأزمة في السودان المفوضية إلى توسيع قدرتها على التسجيل بشكل كبير بهدف توفير الحماية لأكثر عدد ممكن ممن وصلوا إلى مصر. بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات، يسمح التسجيل اليومي لطلاب وطالبات اللجوء بتقنين إقامتهم في مصر والحصول على تصريح إقامة متجدد يمنحهم حرية التنقل في الدولة.

ومن ضمن الوافدين حديثاً، تواصل أكثر من ١٠٧,٠٠٠ وافداً جديداً من السودان مع المفوضية للتسجيل - شخصياً أو من خلال خط المعلومات أو عن طريق الإحالات الداخلية والخارجية (من ١٥ أبريل وحتى ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣). من إجمالي العدد، تم إعطاء الأولوية إلى ٦٨٪ (٧٣,٠٠٠ شخصاً) والذين تم تسجيلهم بالمفوضية بينما تم إعطاء مواعيد تسجيل للبقية. ومن الجدير بالذكر إنه يتم إعطاء من أتى شخصياً إلى المفوضية ورقة بموعد التسجيل وتعترف بها الحكومة وتوفر بموجبها الحماية من الترحيل القسري. وتعمل المفوضية على تعزيز خط المعلومات وعمليات التسجيل لتلبية احتياجات اللاجئين الجدد وكذلك مجتمع اللاجئين الموجود مسبقاً. وتدرس المفوضية حالياً إمكانية إصدار المواعيد عبر الإنترنت من أجل تسهيل إمكانية الوصول للتسجيل. واستجابة للأعداد المتزايدة، قامت المفوضية بزيادة إجمالي عملية التسجيل بنسبة ٥٠٠٪، وزيادة عدد الموظفين، وتنفيذ عملية التسجيل في عطلات نهاية الأسبوع، وتحسين البنية التحتية، وزيادة قدرة استيعاب خط المعلومات وكذلك قنوات التواصل.

تحديد وضع اللاجئ



بعد الهروب من العنف في السودان، هذه الأم السودانية وأولادها الثلاث توجهوا إلى مكتب التسجيل الخاص بالمفوضية في القاهرة حيث تم تسجيلهم كطالبين لجوء. © المفوضية/خامسي جيمبيني

تقوم المفوضية بعملية تحديد وضع اللاجئ بالنيابة عن الحكومة وتسهل الوصول إلى الحماية والاحتياجات الأساسية والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. تستخدم المفوضية في مصر بشكل استراتيجي تحديد وضع اللاجئ لتعزيز مزايا الحماية لعدد كبير من طالبي اللجوء مع الحفاظ على سلامة نظام اللجوء. في عام ٢٠٢٢، انتهت المفوضية في مصر من البت في أكثر من ١١,٠٠٠ قرار بشأن تحديد وضع اللاجئ ليصبح المكتب الأكثر إصداراً لنتائج تحديد وضع اللاجئ على مستوى العالم. خلال هذا العام، يتم النظر في الطلبات التي لا أساس لها من الصحة أو المسببة بشكل واضح للحفاظ على مساحة الحماية في مصر لمقدمي طلبات الحماية الدولية الحقيقيين. تسعى المفوضية جاهدة للبت في القرارات المتعلقة بوضع اللاجئ على الفور، وتمكين الأفراد من اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن مستقبلهم، سواء كلاجئين أو من خلال طرق بديلة مثل برنامج العودة الطوعية والعودة إلى الوطن التابع للمنظمة الدولية للهجرة.

التعليم

تدعو المفوضية إلى تسجيل اللاجئين وطالبي اللجوء في المدارس الحكومية. حاليًا، يستطيع المواطنون من سوريا والسودان وجنوب السودان واليمن من الوصول إلى نظام التعليم الحكومي على قدم المساواة مع المصريين. في أغسطس ٢٠٢٣، قامت وزارة التعليم العالي بفرض رسوم قدرها ٢,٠٠٠ دولار للتسجيل الجامعي لأول مرة للطلاب الأجانب، بما في ذلك اللاجئين، وبذلك تم إنهاء سياسة المعاملة المتساوية السابقة. بالإضافة إلى ذلك، حدث تأخير في التسجيل بالمدارس بسبب مشاكل تصاريح إقامة الوافدين الجدد واللاجئين المسجلين بالفعل لدى المفوضية.

بناء على الاحتياجات التي حددتها الحكومة المصرية، توفر المفوضية تدريبًا للمعلمين، وتدعم تجديد المدارس وتزويدها بالمعدات والأثاث وغيرها من الضروريات لمساعدة المرافق المصرية لاستيعاب اللاجئين. علاوة على ذلك، تقدم المفوضية منحًا تعليمية للمساهمة في الرسوم المدرسية والزي المدرسي، والكتب، واللوازم المكتبية، والتنقل.

للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، قدمت المفوضية منحًا تعليمية لأكثر من ٥٦,٠٠٠ طالب من اللاجئين وطالبي اللجوء، نصفهم من الإناث، في المدارس الحكومية والمجتمعية والخاصة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم منح تعليمية معززة لنحو ١,٨٠٠ طفل من غير المصحبين والمنفصلين عن ذويهم ونحو ٦٠٠ طفل من ذوي الإعاقة.

الحلول الدائمة

نظرًا لموقعها، تعد مصر جزءًا من مبادرات إعادة التوطين في سوريا ووسط البحر الأبيض المتوسط. في عام ٢٠٢٢، تم تقديم ٢,٨٣٤ لاجئًا للنظر في إعادة التوطين إلى بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بينما غادر ٤,١٠١ لاجئًا إلى بلدان إعادة التوطين.

حتى سبتمبر ٢٠٢٣، نجحت المفوضية في مصر في تحديد وتقديم ٢,٧١٩ لاجئًا لإعادة التوطين في كل من أستراليا وكندا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا والنرويج والبرتغال والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، هناك حوالي ٢,٥٠٦ فردًا غادروا لإعادة التوطين، بما في ذلك ١,٠٤٥ فردًا إلى الولايات المتحدة.

تعطي المفوضية في مصر الأولوية للحلول من خلال السماح بالدخول القانوني في دول إعادة التوطين، بما في ذلك المسارات التكميلية. في عام ٢٠٢٢، تمكن ٨٩١ لاجئًا وطالب لجوء من الوصول إلى هذه المسارات، بما في ذلك التأشيرات الإنسانية، ولم شمل الأسرة، والكفالة الخاصة. وتم إنشاء شراكة مع منظمة مواهب بلا حدود لاستكشاف فرص تنقل العمالة إلى دول إعادة التوطين.

الصحة

تدعم المفوضية الجهود الوطنية لتحسين جودة الخدمات الصحية للاجئين وطالبي اللجوء والسكان المضيقين في المناطق التي تشهد تركيزات عالية من اللاجئين. وحتى ٣ أكتوبر، كان الهلال الأحمر المصري، شريك المفوضية، قد قدم الخدمات الطبية لأكثر من ٢٧,٠٠٠ لاجئًا منذ بداية الأزمة السودانية. تم تقديم الخدمات عند المعابر الحدودية وشملت علاج الأمراض المرتبطة بالرحلة إلى مصر (الجفاف، وضربة الشمس، ولدغات الحشرات، والعدوى) والأمراض المزمنة غير المعالجة (مرض السكري، وقصور القلب). وفي الحالات الشديدة، نجح الهلال الأحمر المصري في تثبيت استقرار المرضى وإحالتهم للرعاية في مستشفيات أبو سمبل أو أسوان.

سبل كسب الرزق والإدماج الاقتصادي

تساعد المفوضية اللاجئين وطالبي اللجوء على إعالة أنفسهم وعائلاتهم من خلال توفير التدريب لهم ومساعدتهم في إيجاد سوق لمهاراتهم وسلعهم. يسترشد العمل في هذا المجال بالعديد من المبادئ الأساسية، ولا سيما الحماية والتنوع، والمساواة، والوصول، والاستدامة. تعمل المفوضية أيضًا على تعزيز الإدماج الاقتصادي لأولئك الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم من خلال الدفاع عن حقهم في العمل وبناء سبل كسب الرزق لهم من خلال البرامج الموجهة نحو السوق.

التدخلات النقدية

تقدم المفوضية منحًا نقدية شهرية غير مشروطة للاجئين وطالبي اللجوء الأكثر احتياجًا لتوفير الحماية والمساعدة ومنع اللاجئين من اللجوء إلى آليات التكيف الضارة. علاوة على ذلك، أدى تدفق اللاجئين وطالبي اللجوء بعد اندلاع النزاع في السودان في منتصف أبريل إلى قيام المفوضية بإعادة توجيه برنامج المساعدات النقدية الخاص بها ليشمل أيضاً الأفراد المسجلين وغير المسجلين الذين وصلوا حديثاً إذا استوفوا معايير الأهلية. وللتكيف مع سياق الطوارئ الجديد، بدأت المفوضية في تقديم المساعدة في الجزء الجنوبي من البلاد من خلال فريقها المتمركز بشكل مؤقت في أسوان. حتى ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣، حصل حوالي ٤١,٧٥٩ وافداً جديداً من السودان على مساعدات نقدية طارئة. ويعتبر النقد الطريقة الأكثر فعالية وكرامة لتمكين اللاجئين الأكثر احتياجًا من تغطية احتياجاتهم الأساسية، وفي الوقت نفسه دعم وتعزيز الأسواق المحلية.

التنسيق بين الوكالات

في أعقاب بداية الأزمة، وتمشيا مع نموذج تنسيق اللاجئين، قادت المفوضية تطوير خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين في السودان لتنسيق الاستجابة المشتركة بين الوكالات وتعبئة الموارد في البلدان الخمسة الأكثر تضرراً بتدفق اللاجئين من السودان، بما في ذلك مصر. في ٢١ سبتمبر، نظمت المفوضية بالشراكة مع الحكومة المصرية ورشة عمل التخطيط المشترك لعام ٢٠٢٤ في القاهرة حول خطة الاستجابة المصرية للعام الجديد. تهدف الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠٢٤ لإدماج جميع مجموعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة تحت خطة استراتيجية موحدة. ستقوم خطة الاستجابة لمصر لعام ٢٠٢٤ بتقسيم الأهداف والميزانيات لدمجها في خطة الاستجابة للاجئين السوريين لعام ٢٠٢٤ وخطة الاستجابة للاجئين السودانيين على المستوى الإقليمي. ومن الجدير بالذكر أن ورشة العمل حظيت بمشاركة رفيعة المستوى من الحكومة والجهات المانحة ومنظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية وممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية.

وشكلت ورشة العمل فرصة لمواصلة البناء على الشراكة القوية بين الحكومة والمجتمع الدولي. ومن الجدير بالذكر انه حتى ١٥ أكتوبر، لا



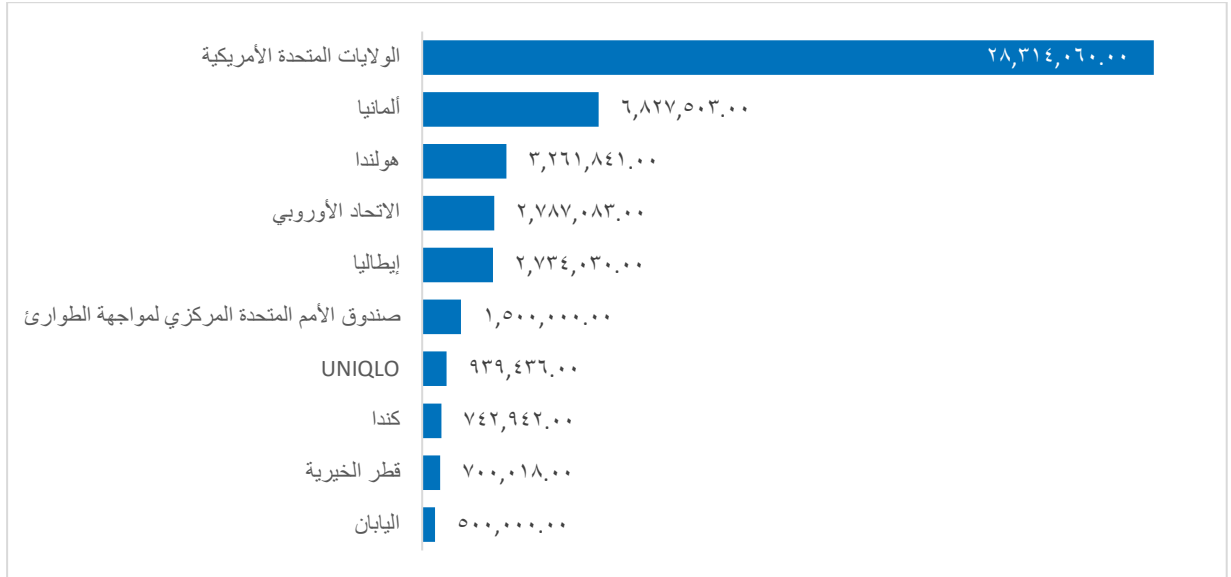
زودت المفوضية المنظمات المحلية في جنوب مصر بالآلات الخياطة لتعزيز فرص كسب الرزق للاجئين والمصريين.
 © المفوضية لسياستيان هيرويج

يزال تمويل الجزء الخاص بمصر من الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين لعام ٢٠٢٣ مستوفى بنسبة ٣٥٪.

المعلومات المالية

تعرب المفوضية عن امتنانها للدعم البالغ الأهمية الذي قدمه المانحون الذين ساهموا في العمل بمصر، بما في ذلك الوضع في السودان، وكذلك أولئك الذين ساهموا في برامج المفوضية بأموال مخصصة وغير مخصصة على نطاق واسع.

التمويل المخصص | بالدولار



Donor Support to UNHCR Egypt 2023



تعرب المفوضية عن امتنانها للدعم الحاسم الذي قدمته الجهات المانحة الخاصة، بما في ذلك أستراليا والصين وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا وجمهورية كوريا وأسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

للتواصل: قسم الإعلام والعلاقات الخارجية - arecapi@unhcr.org
 الروابط: UNHCR Global Focus | UNHCR Egypt Website | UNHCR Sudan Emergency Website | UNHCR Egypt Twitter (@UNHCREgypt)